

مبررات التعديل	بعد التعديل	قبل التعديل	رقم المادة
<p>صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين و الغاء القانون الإتحادي رقم (6) لسنة 2007 في شأن التأمين وتنظيم أعماله</p>	<p>المادة (1) التعريف في هذا النظام الأساسي ، يكون للتعابير التالية، المعاني المحددة قرين كل منها ما لم يوجد في سياق النص ما يدل على غير ذلك: الدولة: دولة الإمارات العربية المتحدة. قانون التأمين: المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين و أية تعديلات تطرأ عليه قرارات التأمين: القرارات والتعليمات والأنظمة الصادرة عن مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي بشأن شركات التأمين. قانون الشركات: المرسوم بقانون اتحادي رقم 32 لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية الصادر بتاريخ 20 سبتمبر 2021 . الهيئة: هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة. السلطة المختصة: دائرة التنمية الإقتصادية بإمارة دبي. السوق: سوق دبي المالي المرخص في الدولة من قبل الهيئة والتي تم إدراج أسهم الشركة به. مجلس الإدارة: مجلس إدارة الشركة. ضوابط الحوكمة: مجموعة الضوابط والقواعد التي تحقق الإنضباط المؤسسي في العلاقات والإدارة في الشركة وفقاً للمعايير والأساليب العالمية وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للشركة وتأخذ في الاعتبار</p>	<p>المادة (1) التعريف في هذا النظام الأساسي ، يكون للتعابير التالية، المعاني المحددة قرين كل منها ما لم يوجد في سياق النص ما يدل على غير ذلك: الدولة: دولة الإمارات العربية المتحدة. قانون التأمين: القانون الإتحادي رقم (6) لسنة 2007 في شأن التأمين وتنظيم أعماله وأية تعديلات تطرأ عليه. قرارات التأمين: القرارات والتعليمات والأنظمة الصادرة عن مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي بشأن شركات التأمين. قانون الشركات: المرسوم بقانون اتحادي رقم 32 لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية الصادر بتاريخ 20 سبتمبر 2021 . الهيئة: هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة. السلطة المختصة: دائرة التنمية الإقتصادية بإمارة دبي. السوق: سوق دبي المالي المرخص في الدولة من قبل الهيئة والتي تم إدراج أسهم الشركة به. مجلس الإدارة: مجلس إدارة الشركة. ضوابط الحوكمة: مجموعة الضوابط والقواعد التي تحقق الإنضباط المؤسسي في العلاقات والإدارة في الشركة وفقاً للمعايير والأساليب العالمية وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للشركة وتأخذ في الاعتبار</p>	1

<p>العليا للشركة وتأخذ في الإعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.</p> <p>القرار الخاص: القرار الصادر بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في إجتماع الجمعية العمومية للشركة.</p> <p>التصويت التراكمي: أن يكون لكل مساهم عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها ، بحيث يقوم بالتصويت بها لمرشح واحد لعضوية مجلس الإدارة أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين على أن لا يتجاوز عدد الأصوات التي يمنحها للمرشحين الذين إختارهم عدد الأصوات التي بحوزته بأي حال من الأحوال.</p> <p>تضارب المصالح : وضع يكون فيه هنالك تضارب فعلي أو محتمل بين الواجبات والمصالح الخاصة لشخص ما، يكون من شأنه أن يؤثر على نحو غير سليم، في أداء ذلك الشخص لواجباته ومسؤولياته</p> <p>المساهم المسيطر : مساهم لديه القدرة على التأثير أو التحكم - بشكل مباشر أو غير مباشر- في تعيين أغلبية أعضاء مجلس إدارة شركة أو القرارات الصادرة منه أو من الجمعية العمومية للشركة ، وذلك من خلال ملكية نسبة من الأسهم أو الحصص أو باتفاق أو ترتيب آخر يؤدي إلى ذات التأثير.</p> <p>الأطراف ذات العلاقة</p> <p>1. رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة وأقاربهم.</p> <p>2. أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.</p> <p>3. العاملين بالشركة.</p>	<p>حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.</p> <p>القرار الخاص: القرار الصادر بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في إجتماع الجمعية العمومية للشركة.</p> <p>التصويت التراكمي: أن يكون لكل مساهم عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها ، بحيث يقوم بالتصويت بها لمرشح واحد لعضوية مجلس الإدارة أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين على أن لا يتجاوز عدد الأصوات التي يمنحها للمرشحين الذين إختارهم عدد الأصوات التي بحوزته بأي حال من الأحوال.</p> <p>تعارض المصالح : الحالة التي يتأثر فيها حياد إتخاذ القرار بسبب مصلحة شخصية مادية أو معنوية حيث تتداخل أو تبدو أنها تتداخل مصالح الأطراف ذات العلاقة مع مصالح الشركة ككل أو عند إستغلال الصفة المهنية أو الرسمية بطريقة ما لتحقيق منفعة شخصية.</p> <p>السيطرة : القدرة على التأثير أو التحكم - بشكل مباشر أو غير مباشر- في تعيين أغلبية أعضاء مجلس إدارة شركة أو القرارات الصادرة منه أو من الجمعية العمومية للشركة ، وذلك من خلال ملكية نسبة من الأسهم أو الحصص أو باتفاق أو ترتيب آخر يؤدي إلى ذات التأثير.</p> <p>الأطراف ذات العلاقة : الأشخاص و الجهات التي يتم تحديدها كأطراف ذات علاقة وفقا للقرارات أو الأنظمة الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن .</p>
---	---

	<p>4. الشركات التي يساهم فيها أي من المشار إليهم في البنود أعلاه بما لا يقل عن 30% من رأسمالها.</p> <p>5. الشركة الأم أو الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة للشركة.</p> <p>6. كبار المساهمين في الشركة (كل من يملك ما نسبته - 5% - أو أكثر من أسهم الشركة أو حقوق التصويت فيها).</p> <p>7. رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركات الأم أو التابعة أو الشقيقة أو الحليفة للشركة.</p> <p>8. في الشركات التي يكون أي من رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة للشركة أو أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بالشركة عضواً في مجلس إدارتها أو من كبار التنفيذيين فيها.</p>		
<p>المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين</p>	<p>المادة (5) أغراض الشركة</p> <p>تباشر الشركة نشاطها وفقاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه ، وتكون الأغراض التي أسست من أجلها الشركة متفقة مع أحكام القوانين والقرارات المعمول بها داخل الدولة.</p> <p>5-1- <u>الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي :-</u></p>	<p>المادة (5) أغراض الشركة</p> <p>تباشر الشركة نشاطها وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2007 بشأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه ، وتكون الأغراض التي أسست من أجلها الشركة متفقة مع أحكام القوانين والقرارات المعمول بها داخل الدولة.</p> <p>5-2- <u>الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي :-</u></p>	<p>المادة (5)</p>
<p>حسب متطلبات نظام الحوكمة المؤسسية</p>	<p>المادة (19) إدارة الشركة</p> <p>أ_ يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من عدد (7) عضواً تنتخبهم</p>	<p>المادة (19) إدارة الشركة</p> <p>أ_ يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من عدد (5) عضواً تنتخبهم</p>	<p>19</p>

<p>لشركات التأمين</p>	<p>الجمعية العمومية للمساهمين بالتصويت السري التراكمي.</p> <p>ب_ يتعين أن يراعى في تشكيل مجلس الإدارة الاشتراطات الواردة في المادة 5 من نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين .</p> <p>ب - يجب أن يكون جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، كما يجب أن يكون ثلثهم (3/1) على الأقل، أعضاء مجلس إدارة مستقلين. ويوصى بأن يكون رئيس المجلس عضو مجلس إدارة مستقل. ويجب ألا يحتوي المجلس على أعضاء مجلس إدارة تنفيذيين لديهم مسؤوليات إدارة في الشركة. يجب أن يكون رئيس المجلس وأغلبية أعضاء المجلس من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.</p> <p>ج - يجب أن لا يقل نسبة تمثيل المرأة عن عضو واحد في تشكيل مجلس الإدارة وتلتزم الشركة بالإفصاح عن ذلك التمثيل ضمن تقرير الحوكمة السنوي .</p> <p>د- يجب أن يكون عشرين في المائة 20 % على الأقل، من المرشحين لعضوية المجلس، من الإناث.</p>	<p>الجمعية العمومية للمساهمين بالتصويت السري التراكمي.</p> <p>ب_ يتعين أن يراعى في تشكيل مجلس الإدارة أي اشتراطات يقرها مجلس الوزراء أو السلطة المختصة وفقا لنص المادة رقم عشرة من المرسوم بقانون 32 لعام 2021 وإذا انخفضت نسبة مواطني الدولة في مجلس الإدارة عما يلزم توافره بالتطبيق لتلك المادة وجب استكمال النسب خلال ثلاثة أشهر على الأكثر وإلا كانت قرارات المجلس بعد انقضاء هذه المدة باطلة .</p> <p>ج - يجب أن لا يقل نسبة تمثيل المرأة عن عضو واحد في تشكيل مجلس الإدارة وتلتزم الشركة بالإفصاح عن ذلك التمثيل ضمن تقرير الحوكمة السنوي .</p>	<p>المادة (20)</p>
<p>صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين و</p>	<p>المادة (20) العضوية بمجلس الإدارة</p> <p>أ. يتولى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة منصبه لمدة ثلاث سنوات ميلادية ، وفي نهاية هذه المدة يعاد تشكيل المجلس ، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين إنتهت مدة عضويتهم.</p>	<p>المادة (20) العضوية بمجلس الإدارة</p> <p>ز. يتولى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة منصبه لمدة ثلاث سنوات ميلادية ، وفي نهاية هذه المدة يعاد تشكيل المجلس ، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين إنتهت مدة عضويتهم.</p>	<p>المادة (20)</p>

<p>الغاء القانون الإتحادي رقم (6) لسنة 2007 في شأن التأمين وتنظيم أعماله</p>	<p>ب. إذا شغل مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة فعلى الشركة ملء المركز الشاغر خلال 30 يوماً من تاريخ خلوه بعد الحصول على موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتبلغ هيئة الأوراق المالية والسلع بذلك على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها لإقرار تعيينه أو تعيين غيره ويكمل العضو الجديد مدة سلفه .</p> <p>ج. إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع عدد أعضاء المجلس أو أكثر خلال مدة ولاية مجلس الإدارة وجب على الشركة بعد التشاور مع المصرف المركزي الدعوة للجمعية العمومية للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ شغل آخر مركز لإنتخاب من يملأ المراكز الشاغرة ، وفي جميع الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه.</p> <p>د. يجب أن يكون للشركة مقرر لمجلس الإدارة ، ولا يجوز أن يكون مقرر المجلس من أعضائه.</p> <p>هـ. إذا تغيب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن حضور ثلاث جلسات متتالية أو خمس جلسات متقطعة خلال مدة مجلس الإدارة دون عذر يقبله مجلس الإدارة أعتبر مستقياً.</p> <p>و. يشغل أيضاً منصب عضو المجلس في حال أن ذلك العضو .</p> <p>1- توفي أو أصيب بعارض من عوارض الأهلية.</p>	<p>ح. إذا شغل مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة فعلى الشركة ملء المركز الشاغر خلال 60 يوماً من تاريخ خلوه وتبلغ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع بذلك على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها لإقرار تعيينه أو تعيين غيره ويكمل العضو الجديد مدة سلفه .</p> <p>ط. إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع عدد أعضاء المجلس أو أكثر خلال مدة ولاية مجلس الإدارة وجب على المجلس دعوة الجمعية العمومية للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ شغل آخر مركز لإنتخاب من يملأ المراكز الشاغرة ، وفي جميع الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه.</p> <p>ي. يجب أن يكون للشركة مقرر لمجلس الإدارة ، ولا يجوز أن يكون مقرر المجلس من أعضائه.</p> <p>ك. إذا تغيب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن حضور ثلاث جلسات متتالية أو خمس جلسات متقطعة خلال مدة مجلس الإدارة دون عذر يقبله مجلس الإدارة أعتبر مستقياً.</p> <p>ل. يشغل أيضاً منصب عضو المجلس في حال أن ذلك العضو .</p> <p>7- توفي أو أصيب بعارض من عوارض الأهلية.</p> <p>8- أدين بأية جريمة مخلة بالشرف والأمانة بموجب حكم قضائي بات.</p> <p>9- أعلن إفلاسه أو توقف عن تسديد ديونه التجارية حتى</p>
---	--	--

	<p>2- أدين بأية جريمة مخلة بالشرف والأمانة بموجب حكم قضائي بات.</p> <p>3- أعلن إفلاسه أو توقف عن تسديد ديونه التجارية حتى لو لم يقترن ذلك بإشهار إفلاسه .</p> <p>4- استقال من منصبه بموجب اشعار خطي أرسله للشركة بهذا المعنى .</p> <p>5- انتهت مدة عضويته و لم يعد انتخابه .</p> <p>6- صدر قرار خاص عن الجمعية العمومية بعزله .</p> <p>ز. إذا تقرر عزل عضو مجلس الإدارة فلا يجوز إعادة ترشيحه لعضوية المجلس قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ عزله</p>	<p>لو لم يقترن ذلك بإشهار إفلاسه .</p> <p>10- استقال من منصبه بموجب اشعار خطي أرسله للشركة بهذا المعنى .</p> <p>11- انتهت مدة عضويته و لم يعد انتخابه .</p> <p>12- صدر قرار خاص عن الجمعية العمومية بعزله .</p> <p>ز. إذا تقرر عزل عضو مجلس الإدارة فلا يجوز إعادة ترشيحه لعضوية المجلس قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ عزله</p>	
<p>حسب متطلبات نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>المادة (22) متطلبات الترشح لعضوية المجلس</p> <p>تلتزم الشركة بالضوابط والشروط الصادرة عن الهيئة و المصرف المركزي بشأن الترشح لعضوية مجلس الإدارة و يتعين على المرشح لعضوية مجلس الإدارة أن يقدم للشركة ما يلي:</p> <p>1. السيرة الذاتية موضحاً بها الخبرات العملية والمؤهل العلمي مع تحديد صفة العضو التي يترشح لها (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل).</p> <p>2. إقرار كتابي بقبول الترشح و بالتزامه بأحكام قانون الشركات والقرارات المنفذه له والنظام الأساسي للشركة ، وأنه سوف يبذل عناية</p>	<p>المادة (22) متطلبات الترشح لعضوية المجلس</p> <p>تلتزم الشركة بالضوابط والشروط الصادرة عن الهيئة بشأن الترشح لعضوية مجلس الإدارة و يتعين على المرشح لعضوية مجلس الإدارة أن يقدم للشركة ما يلي:</p> <p>9. السيرة الذاتية موضحاً بها الخبرات العملية والمؤهل العلمي مع تحديد صفة العضو التي يترشح لها (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل).</p> <p>10. إقرار بالتزامه بأحكام قانون الشركات والقرارات المنفذه له والنظام الأساسي للشركة ، وأنه سوف يبذل عناية الشخص الحريص في أداء عمله.</p> <p>11. بيان بأسماء الشركات والمؤسسات</p>	<p>المادة (22)</p>

	<p>الشخص الحريص في أداء عمله.</p> <p>3. بيان بأسماء الشركات والمؤسسات التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إدارتها وكذلك أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة بشكل منافسة للشركة.</p> <p>12. إقرار بعدم مخالفة المرشح للمادة (149) من قانون الشركات.</p> <p>13. في حال ممثلي الشخص الاعتباري يتعين إرفاق كتاب رسمي من الشخص الاعتباري محددًا فيه أسماء ممثليه المرشحين لعضوية مجلس الإدارة.</p> <p>14. بيان بالشركات التجارية التي يساهم أو يشارك في ملكيتها وعدد الأسهم أو الحصص فيها.</p> <p>6. بيان بالشركات التجارية التي يساهم أو يشارك في ملكيتها وعدد الأسهم أو الحصص فيها.</p> <p>7. شهادة بالحالة الجنائية صادرة أو معتمدة من إحدى الجهات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة أو من خارجها، وذلك وفق لإجراءات المصادقة المعتمدة في الدولة، في حال كان المرشح مقيمًا خارج الدولة.</p> <p>8. أية وثائق أخرى يحددها المصرف المركزي و الهيئة</p>	<p>التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إدارتها وكذلك أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة بشكل منافسة للشركة.</p> <p>12. إقرار بعدم مخالفة المرشح للمادة (149) من قانون الشركات.</p> <p>13. في حال ممثلي الشخص الاعتباري يتعين إرفاق كتاب رسمي من الشخص الاعتباري محددًا فيه أسماء ممثليه المرشحين لعضوية مجلس الإدارة.</p> <p>14. بيان بالشركات التجارية التي يساهم أو يشارك في ملكيتها وعدد الأسهم أو الحصص فيها.</p>	
<p>حسب متطلبات نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>المادة (23) انتخاب رئيس المجلس ونائبه أ. ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع لديه .</p>	<p>المادة (23) انتخاب رئيس المجلس ونائبه ج. ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع لديه .</p>	<p>المادة (23)</p>

	<p>ب- يحق لمجلس الإدارة أن ينتخب من بين أعضائه عضواً منتدباً للإدارة، ويحدد المجلس إختصاصاته ومكافآته، كما يكون له أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يمنحها بعض إختصاصاته أو يعهد إليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس.</p>	<p>د. يحق لمجلس الإدارة أن ينتخب من بين أعضائه عضواً منتدباً للإدارة، ويحدد المجلس إختصاصاته ومكافآته، كما يكون له أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يمنحها بعض إختصاصاته أو يعهد إليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس.</p>	
<p>حسب متطلبات نظام الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>المادة (26) إجتماعات مجلس الإدارة أ- يجتمع مجلس الإدارة ست مرات في السنة على الأقل بدعوة من رئيسه ومع ذلك على رئيس المجلس دعوة المجلس للانعقاد متى طلب ذلك عضوان من أعضائه على الأقل. ب - يعقد مجلس الإدارة إجتماعاته في المركز الرئيسي للشركة أو في أي مكان آخر يوافق عليه أعضاء مجلس الإدارة .</p>	<p>المادة (26) إجتماعات مجلس الإدارة ب- يجتمع مجلس الإدارة أربعة مرات في السنة على الأقل بدعوة من رئيسه ومع ذلك على رئيس المجلس دعوة المجلس للانعقاد متى طلب ذلك عضوان من أعضائه على الأقل. ب - يعقد مجلس الإدارة إجتماعاته في المركز الرئيسي للشركة أو في أي مكان آخر يوافق عليه أعضاء مجلس الإدارة .</p>	<p>المادة (26)</p>
<p>البند الاول مكرر</p>	<p>المادة (28) إجتماعات المجلس والدعوة لانعقاده 1- يجتمع مجلس الإدارة عدد (4) إجتماعات خلال السنة المالية على الأقل. 2. يكون الإجتماع بناءً على دعوة خطية أو الكترونية من قبل رئيس مجلس الإدارة أو بناء على طلب خطي يقدمه عضوين من أعضاء المجلس وتوجه الدعوة قبل أسبوع على الأقل من الموعد المحدد مشفوعة بجدول الأعمال.</p>	<p>المادة (28) إجتماعات المجلس والدعوة لانعقاده 3. يجتمع مجلس الإدارة عدد (4) إجتماعات خلال السنة المالية على الأقل. 4. يكون الإجتماع بناءً على دعوة خطية من قبل رئيس مجلس الإدارة وتوجه الدعوة قبل أسبوع على الأقل من الموعد المحدد مشفوعة بجدول الأعمال.</p>	<p>لمادة (28)</p>

			<u>المادة (29)</u>
<p><u>حسب</u> <u>متطلبات نظام</u> <u>الحوكمة</u> <u>المؤسسية</u> <u>لشركات</u> <u>التأمين</u></p>	<p><u>المادة (29)</u> <u>قرارات التمرير</u> بالإضافة الى التزام مجلس الإدارة بالحد الأدنى لعدد إجتماعاته (من هذا 28 الواردة بالمادة) النظام ، فإنه يجوز لمجلس الإدارة إصدار بعض قراراته بالتمرير في الحالات الطارئة وتعتبر تلك القرارات صحيحة و نافذة كما لو أنها إتخذت في إجتماع تمت الدعوة اليه وعقد أصولاً مع مراعاة ما يلي: أ. ألا تتجاوز حالات إصدار القرارات بالتمرير أربع مرات سنوياً. ب. موافقة أعضاء مجلس الإدارة بالاجماع على أن الحالة التي تستدعي إصدار القرار بالتمرير حالة طارئة. ج. تسليم جميع أعضاء مجلس الإدارة القرار مكتوب خطياً للموافقة عليه مصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته. د. يجب الموافقة الخطية بالأغلبية على أي من قرارات مجلس الإدارة الصادرة بالتمرير مع ضرورة عرضها في الإجتماع التالي لمجلس الإدارة لتضمينها بمحضر إجتماعه. هـ. لا يحتسب الاجتماع بالتمرير اجتماعاً و بالتالي تلتزم الشركة بالحد الأدنى لعدد اجتماعات مجلس الإدارة</p>	<p><u>المادة (29)</u> <u>قرارات التمرير</u> بالإضافة الى التزام مجلس الإدارة بالحد الأدنى لعدد إجتماعاته الواردة (من هذا النظام ، فإنه 28 بالمادة) يجوز لمجلس الإدارة إصدار بعض قراراته بالتمرير في الحالات الطارئة وتعتبر تلك القرارات صحيحة و نافذة كما لو أنها إتخذت في إجتماع تمت الدعوة اليه وعقد أصولاً مع مراعاة ما يلي: و. ألا تتجاوز حالات إصدار القرارات بالتمرير أربع مرات سنوياً. ز. موافقة أعضاء مجلس الإدارة بالأغلبية على أن الحالة التي تستدعي إصدار القرار بالتمرير حالة طارئة. ح. تسليم جميع أعضاء مجلس الإدارة القرار مكتوب خطياً للموافقة عليه مصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته. ط. يجب الموافقة الخطية بالأغلبية على أي من قرارات مجلس الإدارة الصادرة بالتمرير مع ضرورة عرضها في الإجتماع التالي لمجلس الإدارة لتضمينها بمحضر إجتماعه.</p>	

<u>حسب</u> <u>متطلبات نظام</u>	<u>المادة (30)</u> <u>تعارض المصالح</u>	<u>المادة (30)</u> <u>تعارض المصالح</u>	<u>المادة (30)</u>
<p>الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>1. على كل عضو في مجلس إدارة الشركة تكون له أو للجهة التي يمثلها بمجلس الإدارة مصلحة مشتركة أو متعارضة في صفقة أو تعامل تُعرض على مجلس الإدارة لإتخاذ قرار بشأنها أن يبلغ المجلس ذلك وأن يثبت إقراره في محضر الجلسة ، ولا يجوز له الإشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية.</p> <p>2. إذا تخلف عضو مجلس الإدارة عن إبلاغ المجلس وفقاً لحكم البند (أ) من هذه المادة جاز للشركة أو لأي من مساهميها التقدم للمحكمة المختصة لإبطال العقد أو إلزام العضو المخالف بأداء أي ربح أو منفعة تحققت له من التعاقد ورده للشركة.</p> <p>3. على اعضاء مجلس الادارة و الادارة العليا منع تضارب المصالح و ادارته من خلال</p> <p>4. عدم المشاركة في ادارة شركات تامين اخرى</p> <p>5. عدم منافسة عمليات الشركة .</p> <p>6. عدم ممارسة اعمال وكيل او وسيط التامين</p> <p>7. عدم الحصول على عمولات من اعمال التامين</p> <p>8. يجب على عضو المجلس ان يحصل على اذن من</p>	<p>أ. على كل عضو في مجلس إدارة الشركة تكون له أو للجهة التي يمثلها بمجلس الإدارة مصلحة مشتركة أو متعارضة في صفقة أو تعامل تُعرض على مجلس الإدارة لإتخاذ قرار بشأنها أن يبلغ المجلس ذلك وأن يثبت إقراره في محضر الجلسة ، ولا يجوز له الإشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية.</p> <p>ب. إذا تخلف عضو مجلس الإدارة عن إبلاغ المجلس وفقاً لحكم البند (أ) من هذه المادة جاز للشركة أو لأي من مساهميها التقدم للمحكمة المختصة لإبطال العقد أو إلزام العضو المخالف بأداء أي ربح أو منفعة تحققت له من التعاقد ورده للشركة.</p>	

	<p>المجلس قبل قبول الترشح للعمل في مجلس ادارة اخر لشركة مساهمة عامة و يجب عدم وجود تضارب في المصالح .</p>		
<p><u>حسب</u> <u>متطلبات نظام</u> الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين</p>	<p>المادة (33) <u>الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة</u> يجب أن تكون أي معاملات تدخل فيها الشركة مع أطراف ذات صلة، منفصلة تماماً عن الصلة التي تربطهما لا يجوز للشركة عقد اي صفقة لا تتجاوز قيمتها نسبة 5% من راسمالها مع طرف ذي علاقة الا بموافقة مجلس الادارة كما يتعين موافقة الجمعية العمومية للشركة فيما زاد على تلك النسبة بعد تقييم تلك الصفقة وفقاً للضوابط و الشروط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن ويتعين على مدقق حسابات الشركة أن يشتمل تقريره على بيان بصفقات تعارض المصالح والتعاملات المالية التي تمت بين الشركة وأي من الأطراف ذات العلاقة والإجراءات التي اتخذت بشأنها.</p>	<p>المادة (33) <u>الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة</u> لا يجوز للشركة عقد اي صفقة لا تتجاوز قيمتها نسبة 5% من راسمالها مع طرف ذي علاقة الا بموافقة مجلس الادارة كما يتعين موافقة الجمعية العمومية للشركة فيما زاد على تلك النسبة بعد تقييم تلك الصفقة وفقاً للضوابط و الشروط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن ويتعين على مدقق حسابات الشركة أن يشتمل تقريره على بيان بصفقات تعارض المصالح والتعاملات المالية التي تمت بين الشركة وأي من الأطراف ذات العلاقة والإجراءات التي اتخذت بشأنها.</p>	<p>المادة (33)</p>
<p>المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين</p>	<p>المادة (34) <u>تعيين الرئيس التنفيذي أو المدير العام</u> لمجلس الإدارة الحق في أن يعين رئيساً تنفيذياً أو مدير عام للشركة أو عدة مديرين أو وكلاء مفوضين بعد الحصول على موافقة المصرف المركزي وأن يحدد صلاحياتهم وشروط خدماتهم ورواتبهم ومكافآتهم ، ولا يجوز للرئيس التنفيذي أو المدير العام للشركة أن يكون رئيساً تنفيذياً أو</p>	<p>المادة (34) <u>تعيين الرئيس التنفيذي أو المدير العام</u> لمجلس الإدارة الحق في أن يعين رئيساً تنفيذياً أو مدير عام للشركة أو عدة مديرين أو وكلاء مفوضين وأن يحدد صلاحياتهم وشروط خدماتهم ورواتبهم ومكافآتهم ، ولا يجوز للرئيس التنفيذي أو المدير العام للشركة أن يكون رئيساً تنفيذياً أو</p>	<p>المادة (34)</p>

	<p>الرئيس التنفيذي أو المدير العام للشركة أن يكون رئيساً تنفيذياً أو مديراً عاماً لشركة مساهمة عامة أخرى.</p> <p>ويجب على الشركة إعلام مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي بأسماء أعضاء مجلس إدارتها ومديرها العام أو المدير المفوض و أي من الموظفين الرئيسيين وعن خلو أي مركز منهم وذلك استناداً للمادة 33 من القانون رقم (6) لسنة 2007م في شأن التأمين وتنظيم أعماله.</p> <p>المادة 18 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين.</p>	<p>مديراً عاماً لشركة مساهمة عامة أخرى.</p> <p>ويجب على الشركة إعلام مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي بأسماء أعضاء مجلس إدارتها ومديرها العام أو المدير المفوض و أي من الموظفين الرئيسيين وعن خلو أي مركز منهم وذلك استناداً للمادة 33 من القانون رقم (6) لسنة 2007م في شأن التأمين وتنظيم أعماله.</p>	
	<p>المادة (37) مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الادارة</p>	<p>المادة (37) مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الادارة</p>	<p>المادة (37)</p>
<p>المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين</p>	<p>1- يمنح اعضاء المجلس مكافآت في هيئة مبالغ محددة فقط تتضمن دفع مبلغ سنوي ثابت و اعادة سداد التكاليف المرتبطة مباشرة باداء مسؤولياتهم و يستبعد اي دفعات تحفيزية قائمة على اداء الشركة .</p> <p>2- تتالف المكافآت من قسم يدفع مقابل الخدمة في المجلس و قسم يدفع مقابل الخدمة في اللجان مع تطبيق وزن أكبر على الأعضاء الذين يرأسون اللجان</p> <p>3- لا تتجاوز المكافأة السنوية 10% من الربح الصافي للسنة المالية بعد خصم كل من الاستهلاكات و الاحتياطات .</p>	<p>1- تتكون مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من نسبة مئوية من الربح الصافي على ان لا تتجاوز 10% من تلك الارباح للسنة المالية ، كما يجوز ان تدفع الشركة مصاريف أو أتعاباً أو مكافأة إضافية أو مرتباً شهرياً بالقدر الذي يقرره مجلس الإدارة لأي عضو من أعضائه إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة أو يبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو في مجلس إدارة الشركة، ولا يجوز صرف بدل حضور لرئيس او عضو مجلس الإدارة عن اجتماعات المجلس.</p> <p>3- استثناء من البند رقم 1 من هذه المادة ومع مراعاة الضوابط التي تصدر عن الهيئة بهذا الشأن يجوز أن</p>	

	<p>4- يحق لعضو مجلس الإدارة الذي يبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو مجلس إدارة الشركة ان يحصل على مكافأة اكبر</p> <p>5- تخصم الغرامات التي تكون قد وقعت على الشركة بسبب مخالفات مجلس الإدارة للقانون او النظام الاساسي للشركة خلال السنة المالية المنتهية من مكافآت مجلس الإدارة و يجوز للجمعية العمومية عدم خصم تلك الغرامات اذا تبين لها ان تلك الغرامات ليست ناتجة عن تقصير او خطأ</p> <p>6- وقد يشمل الدفع أيضاً قيمة المزايا غير النقدية الأخرى</p> <p>7- يجوز أن يصرف لعضو مجلس الإدارة أتعاب عبارة عن مبلغ مقطوع لا يتجاوز 200,000 (مائتي ألف درهم إماراتي) في نهاية السنة المالية بعد موافقة الجمعية العمومية على صرف تلك الأتعاب وذلك في الحالات الآتية :</p> <p>1- عدم تحقيق الشركة أرباحاً</p> <p>2- إذا حققت الشركة أرباحاً وكان نصيب عضو مجلس الإدارة من تلك الأرباح أقل من مائتي ألف درهم إماراتي</p>	<p>يصرف لها لعضو مجلس الإدارة أتعاب عبارة عن مبلغ مقطوع لا يتجاوز 200,000 (مائتي ألف درهم إماراتي) في نهاية السنة المالية بعد موافقة الجمعية العمومية على صرف تلك الأتعاب وذلك في الحالات الآتية :</p> <p>4- عدم تحقيق الشركة أرباحاً .</p> <p>5- إذا حققت الشركة أرباحاً وكان نصيب عضو مجلس الإدارة من تلك الأرباح أقل من مائتي ألف درهم إماراتي وفي هذه الحالة لا يجوز الجمع بين المكافأة والأتعاب.</p>	
--	---	---	--

	وفي هذه الحالة لا يجوز الجمع بين المكافأة والأتعاب.		
المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين	<p>المادة (38) عزل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة</p> <p>يكون للجمعية العمومية حق عزل كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بعد الحصول على عدم ممانعة المصرف المركزي وفتح باب الترشيح وفق الضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن و انتداب أعضاء جدد بدلاً منهم. ولا يحق للعضو الذي تم عزله إعادة ترشيحه لعضوية مجلس الإدارة إلا بعد مضي (ثلاث سنوات 3) على عزله.</p>	<p>المادة (38) عزل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة</p> <p>يكون للجمعية العمومية حق عزل كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة وفتح باب الترشيح وفق الضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن و انتخاب أعضاء جدد بدلاً منهم. ولا يحق للعضو الذي تم عزله إعادة ترشيحه لعضوية مجلس الإدارة إلا بعد مضي (ثلاث سنوات 3) على عزله.</p>	لمادة (38)
المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين	<p>المادة (40) الإعلان عن الدعوة لإجتماع الجمعية العمومية</p> <p>باستثناء اجتماع الجمعية العمومية المؤجل لعدم اكتمال النصاب ، يكون توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية بعد موافقة الهيئة و المصرف المركزي إلى جميع المساهمين وفقاً للضوابط و الشروط التي يصدر بها قرار من الهيئة بهذا الشأن مع مراعاة ما يلي :</p> <p>6- ان يتم الاعلان عن دعوة الجمعية العمومية قبل الموعد المحدد للاجتماع بمدة لا تقل عن (21) واحد وعشرين يوماً إذا تم الإعلان عن الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية قبل موعد الاجتماع بمدة تقل عن</p>	<p>المادة (40) الإعلان عن الدعوة لإجتماع الجمعية العمومية</p> <p>باستثناء اجتماع الجمعية العمومية المؤجل لعدم اكتمال النصاب ، يكون توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية بعد موافقة الهيئة إلى جميع المساهمين وفقاً للضوابط و الشروط التي يصدر بها قرار من الهيئة بهذا الشأن مع مراعاة ما يلي :</p> <p>6- ان يتم الاعلان عن دعوة الجمعية العمومية قبل الموعد المحدد للاجتماع بمدة لا تقل عن (21) واحد وعشرين يوماً إذا تم الإعلان عن الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية قبل موعد الاجتماع بمدة تقل عن</p>	المادة (40)

	<p>إذا تم الإعلان عن الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية قبل موعد الاجتماع بمدة تقل عن 21 يوم اعتبرت الدعوة إلى عقد الجمعية العمومية الصحيحة إذا وافق عليها مساهمون يمثلون 95% من رأس مال الشركة</p> <p>2- ان يكون اعلان الدعوة للاجتماع وفقا لطريقة الاعلان التي يصدر بها قرار من الهيئة</p> <p>3- ان يتم اخطار المساهمين بكتب مسجلة او من خلال وسائل التقنية الحديثة (مثل الرسائل النصية والبريد الالكتروني) ، كما تخطر الشركة هيئة الأوراق المالية والسلع والسلطة المختصة بنسخة من الإعلان في تاريخ إعلان الدعوة.</p> <p>4- يجب أن تشتمل دعوة الاجتماع على جدول الأعمال ومكان وتاريخ وموعد الاجتماع الأول ، والاجتماع الثاني في حال عدم اكتمال النصاب القانوني لصحة الاجتماع الأول ، وبيان صاحب الحق في حضور اجتماع الجمعية العمومية وحقه في إنابة من يختاره من غير أعضاء مجلس الإدارة بمقتضى توكيل خاص ثابت بالكتابة وفقاً لما تحدده هيئة الأوراق المالية والسلع بهذا الشأن ، وبيان على أحقية المساهم في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية وتوجيه</p>	<p>21 يوم اعتبرت الدعوة إلى عقد الجمعية العمومية الصحيحة إذا وافق عليها مساهمون يمثلون 95% من رأس مال الشركة</p> <p>7- ان يكون اعلان الدعوة للاجتماع وفقا لطريقة الاعلان التي يصدر بها قرار من الهيئة</p> <p>8- ان يتم اخطار المساهمين بكتب مسجلة او من خلال وسائل التقنية الحديثة (مثل الرسائل النصية والبريد الالكتروني) ، كما تخطر الشركة هيئة الأوراق المالية والسلع والسلطة المختصة بنسخة من الإعلان في تاريخ إعلان الدعوة.</p> <p>9- يجب أن تشتمل دعوة الاجتماع على جدول الأعمال ومكان وتاريخ وموعد الاجتماع الأول ، والاجتماع الثاني في حال عدم اكتمال النصاب القانوني لصحة الاجتماع الأول ، وبيان صاحب الحق في حضور اجتماع الجمعية العمومية وحقه في إنابة من يختاره من غير أعضاء مجلس الإدارة بمقتضى توكيل خاص ثابت بالكتابة وفقاً لما تحدده هيئة الأوراق المالية والسلع بهذا الشأن ، وبيان على أحقية المساهم في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية وتوجيه</p>	
--	--	--	--

	<p>الأسئلة إلى مجلس الإدارة ، ومدقق الحسابات ، والنصاب القانوني المطلوب لصحة كل من اجتماعات الجمعية العمومية والقرارات الصادرة فيه ، وبيان صاحب الحق في التوزيعات إن وجدت.</p> <p>5- يجوز عقد اجتماعات الجمعية العمومية واشتراك المساهم في مداولاتها والتصويت على قراراتها بواسطة وسائل التقنية الحديثة للحضور عن بعد ، وفقاً للضوابط الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع في هذا الشأن.</p>	<p>صاحب الحق في التوزيعات إن وجدت.</p> <p>10- يجوز عقد اجتماعات الجمعية العمومية واشتراك المساهم في مداولاتها والتصويت على قراراتها بواسطة وسائل التقنية الحديثة للحضور عن بعد ، وفقاً للضوابط الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع في هذا الشأن.</p>	
<p>المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين</p>	<p>المادة (57) الميزانية العمومية للسنة المالية يتعين أن تكون الميزانية العمومية عن السنة المالية قد تم تدقيقها قبل الإجتماع السنوي للجمعية العمومية بشهر على الأقل و الموافقة عليها من المصرف المركزي ، وعلى المجلس إعداد تقرير عن نشاط الشركة ومركزها المالي في ختام السنة المالية والطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية وترسل صورة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مع نسخة من تقرير مدقق الحسابات وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة إلى الهيئة مع إرفاق مسودة من دعوة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة للموافقة على نشر الدعوة في الصحف اليومية قبل موعد إنعقاد إجتماع الجمعية العمومية بوقت كافٍ مع مراعاة حكم المادة (174 من 174مراعاة حكم المادة)</p>	<p>المادة (57) الميزانية العمومية للسنة المالية يتعين أن تكون الميزانية العمومية عن السنة المالية قد تم تدقيقها قبل الإجتماع السنوي للجمعية العمومية بشهر على الأقل ، وعلى المجلس إعداد تقرير عن نشاط الشركة ومركزها المالي في ختام السنة المالية والطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية وترسل صورة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مع نسخة من تقرير مدقق الحسابات وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة إلى الهيئة مع إرفاق مسودة من دعوة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة للموافقة على نشر الدعوة في الصحف اليومية قبل موعد إنعقاد إجتماع الجمعية العمومية بوقت كافٍ مع مراعاة حكم المادة (174 من قانون الشركات وتقوم 174) الشركة بإرسال نسخة من الميزانية</p>	<p>المادة (57)</p>

	قانون الشركات وتقوم الشركة بإرسال نسخة من الميزانية التي تم إعدادها إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.	
المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين	المادة (61) أرباح المساهمين تدفع الأرباح إلى المساهمين طبقاً للأنظمة والقرارات والتعاميم الصادرة عن الهيئة و المصرف المركزي بهذا الشأن.	المادة (61) أرباح المساهمين تدفع الأرباح إلى المساهمين طبقاً للأنظمة والقرارات والتعاميم الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن.
للمرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين.	المادة (64) تحقيق الشركة لخسائر بلغت نصف رأسمالها إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس مالها المصدر وجب على (ثلاثين 30 مجلس الإدارة خلال) يوماً من تاريخ الإفصاح للهيئة عن القوائم المالية الدورية أو السنوية دعوة الجمعية العمومية للانعقاد لإتخاذ قرار خاص بحل الشركة قبل الأجل المحدد لها أو إستمرارها في مباشرة نشاطها. وعلى الشركة تبليغ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فوراً إذا تعرضت الشركة لأوضاع مالية أو ادارية سيئة أو تعرضت لخسائر جسيمة تؤثر على وضع الشركة وذلك وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين.	المادة (64) تحقيق الشركة لخسائر بلغت نصف رأسمالها إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس مالها المصدر وجب على (ثلاثين 30 مجلس الإدارة خلال) يوماً من تاريخ الإفصاح للهيئة عن القوائم المالية الدورية أو السنوية دعوة الجمعية العمومية للانعقاد لإتخاذ قرار خاص بحل الشركة قبل الأجل المحدد لها أو إستمرارها في مباشرة نشاطها. وعلى الشركة تبليغ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فوراً إذا تعرضت الشركة لأوضاع مالية أو ادارية سيئة أو تعرضت لخسائر جسيمة تؤثر على وضع الشركة وذلك وفقاً للفقرة (3) من المادة 37/ من القانون رقم 6 لسنة 2007 بشأن التأمين.
للمرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة	المادة (65) تصفية الشركة عند إنتهاء مدة الشركة أو حلها قبل الأجل المحدد تعين الجمعية	المادة (65) تصفية الشركة عند إنتهاء مدة الشركة أو حلها قبل الأجل المحدد تعين الجمعية

<p>2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين.</p>	<p>العمومية بناءً على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفياً أو أكثر وتحدد سلطاتهم وتنتهي سلطة مجلس الإدارة بحل الشركة ومع ذلك يستمر مجلس الإدارة قائم على إدارة الشركة ويعتبر بالنسبة إلى الغير في حكم المصنفين إلى أن يتم تعيين المصفي ، وتبقى سلطة الجمعية العمومية قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم الإنتهاء من كافة أعمال التصفية وذلك مع مراعاة أحكام التصفية الواردة للمرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين.</p>	<p>العمومية بناءً على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفياً أو أكثر وتحدد سلطاتهم وتنتهي سلطة مجلس الإدارة بحل الشركة ومع ذلك يستمر مجلس الإدارة قائم على إدارة الشركة ويعتبر بالنسبة إلى الغير في حكم المصنفين إلى أن يتم تعيين المصفي ، وتبقى سلطة الجمعية العمومية قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم الإنتهاء من كافة أعمال التصفية وذلك مع مراعاة أحكام التصفية الواردة في القانون رقم 6 لسنة 2007 بشأن التأمين .</p>	
<p>المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين</p>	<p>المادة (69) في حال التعارض في حال التعارض بين النصوص الواردة بهذا النظام مع أي من الأحكام الواردة بقانون الشركات التجارية أو قانون التأمين أو الأنظمة والقرارات والتعاميم المنفذة لهما فإن تلك الأحكام هي التي تكون واجبة التطبيق. ولا تطبق أحكام قانون الشركات التجارية على أعمال التأمين إلا بالقدر الذي لا تتعارض فيه أحكامه مع أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .</p>	<p>المادة (69) في حال التعارض في حال التعارض بين النصوص الواردة بهذا النظام مع أي من الأحكام الواردة بقانون الشركات التجارية أو قانون التأمين أو الأنظمة والقرارات والتعاميم المنفذة لهما فإن تلك الأحكام هي التي تكون واجبة التطبيق. ولا تطبق أحكام قانون الشركات التجارية على أعمال التأمين إلا بالقدر الذي لا تتعارض فيه أحكامه مع أحكام القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2007 في شأن التأمين وتنظيم أعماله والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .</p>	<p>المادة (69)</p>